النظـــام والقانـــون

الحلقة المفقودة .. متى تكتمل ؟!

تتباهى الأمم المتحضرة في الوقت الحاضر بمدى تمسك مؤسساتها المختلفة بمبدأ تطبيق النظام والقانون.. وتستحي بعض الشعوب من هذه الأمم أن يطلق عليها دولة النظام والقانون التي يعيش فيها الحاكم والمحكوم سواسية" لا فرق بينهم" والتي يعلو فيها القانون ويطبق على الجميع دون محاباة وهذا يبث في قلوب الجميع الشعور بالطمأنينة .

ويقال أن تطبيق النظام والقانون هو السبب الرئيسي والأول في تقدم الشعوب.. "الثورة" استطلعت آراء مختصين حول كيف يتم تطبيق النظام والقانون وماهي أسباب انعدامه وخرجت بالحصيلة التالية:

استقـــلال ونزاهـــة القضـــاء الركـــن الجوهـــري لبنـــاء دولـــة القانـــون

استطلاع/ وائل شرحة

في البداية أكد قاضي محكمة بني الحارث بأمانة العاصمة والمسئول الإعلامي والثقافي للمنتدى الثقافي بالأمانة القاضي رضوان العميسي أن تحقيق النظام والقانون يتطلب استقلال القضاء لأنه الركن الجوهري للدولة المدنية وبدون استقلال القضاء تغيب ما تسمى بالدولة المدنية.

مضيفاً: "على الجهات الحكومية استشعار المسئولية تجاه أبناء المجتمع، وذلك باتخاذ الإجراءات والقرارات التي تبث الطمأنينة في قلوب الجميع بأنهم سائرون تحت دولة النظام والقانون التي ستضمن لهم استرداد حقوقهم".

واختتم العميسي حديثه برسالة إلى كل أبناء الوطن مفادها توحيد الصف وجمع الكلمة ونبذ الفرقة وتغليب مصلحة اليمن على ما سواها من المصالح الحزبية والمناطقية والمذهبية، لأن هذه المرحلة تاريخية وفرصة ذهبية لن تعود، ولن يكررها التاريخ.

من جانب آخر أشار الأمين العام المساعد للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري حميد ردمان عاصم إلى أن تطبيق القانون ليس صعباً بقوله "تطبيق القانون ليس صعباً لان الإنسان بطبيعته يحب المدنية ويحب تطبيق النظام والقانون الذي يوضح الحقوق والواجبات ويثاب من خلاله من يستحق الثواب ويعاقب من يستحق العقاب بالإضافة إلى تطبيقه على الجميع دون محاباة أو مجاملة لأحد"

ويعتقد عاصم أن وجود الدولة المدنية الحديثة التي تراعى فيها حقوق المواطنة المتساوية ويحصل الفرد على حقوقه دون معاناة وتحفظ كرامته وتصان حقوقه ويعطى حقه في

العميسي: تحقيق العدالة يتطلب قضاء مستقلاً

التعليم والوظيفة والعيش الكريم يمد اليمنيين بالشعور بالسعادة والطمأنينة ويعزز ثقتهم وحبهم لوطنهم.

وأرجع عاصم أسباب غياب القانون إلى ما حدث بعد قيام الوحدة المباركة بين شريكي السلطة من تقاسم ومحاصصة في كافة أجهزة ومؤسسات الدولة وتوظيف

عاصم: تقاسم السلطة بعد قيام الوحدة ساهم في غياب القانون

عشرات الآلاف تحت مسمى المنظمات الجماهيرية ثم التقاسم الثلاثي بين كل من المؤتمر والاشتراكي والإصلاح وإرساء مبدأ الانتماء والولاء الحزبي في من يشغل الوظيفة العامة وترسيخ ذلك المبدأ وإقصاء الآخرين من وظائفهم كل تلك الأسباب وغيرها أشعرت أبناء الوطن بأن المواطنة المتساوية غير موجودة وأن القانون والشروط والمعايير لا تطبق في مناحي الحياة .

ويضيف: "كما أن شعور شريحة واسعة من أبناء المجتمع بالقهر والاضطهاد والإقصاء من تلك الممارسات في ظل غياب القانون بالإضافة إلى تنامي الإحباط في صفوف أبناء الوطن ووصولهم إلى حقائق منها أن ما يمارس من قبل السلطة هو بسبب غياب القانون وأن سبب غياب القانون هو تسلط مجموعة من الانتهازيين وأصحاب المصالح على مقاليد الأمور والانتهاك المتعمد للدستور والقوانين النافذة والتحكم في صنع القرار خارج مؤسسات الدولة واستغلال الوظيفة في تحقيق المصالح الشخصية الضيقة".

بينما يعتقد المحامي والناشط الحقوقي عبدالكريم هائل سلام أن إعادة الحقوق لأهلها لايتم الا عبر الدولة القانونية التي يخضع فيها الحاكم لتحقيق العدالة والمساواة، منوهاً بأن تطبيق النظام والقانون يبث الشعور لجميع أفراد الوطن بأن حقوقهم محمية بالقانون الذي يرافقه قضاء عادل ومستقل، بالإضافة إلى نزاهة وكفاءة القضاة في بت القضايا من أجل حماية الحقوق والحريات العامة والخاصة.

وأرجع سلام سبب غياب القانون إلى ضعف الوعي المجتمعي الذي يعتبر محور إدارة الدولة وربطها بأشخاص سواء كانوا على مستوى الوزارات أو الدولة، مما جعل أفراد المجتمع لا يعلموا بحقوقهم وحرياتهم التي ذكرها القانون..

ووجه سلام رسالة للمسئولين مفادها أن يضعوا القانون نصب أعينهم، ويدركوا أن غياب القانون يزعزع الثقة في وجود دولة قانونية، مشيراً إلى أن دولة النظام والقانون يكون الجميع فيها سواسية بدون فرق بين الحاكم والمحكوم، لافتاً إلى أن أي معوقات لدولة النظام والقانون سيجر الجميع إلى تدمير الدولة بكل مقوماتها.

وتتباهى الأمم المتحضرة في الوقت الحاضر بمدى تمسك مؤسساتها المختلفة بمبدأ سيادة القانون ..ولعل من المظاهر الأساسية للمدنيات الحديثة هو إخضاع الدولة وفي جميع تصرفاتها وعلاقاتها الداخلية والخارجية لحكم القانون .

سلام : ضعف الوعي المجتمعي سبب ضياع القانون.

إن من بين أهم ما يذهب إليه المفكرون حول أسباب تقدّم البشرية هو احترام القوانين والالتزام بتطبيقها على النطاقين الفردي والجماعي. والدين الإسلامي قد أقرّ هذه الضرورة وأكّد عليها وشدد على تربية معتنقيه عليها، وهو يعد النظام أساسا لتسيير الحياة بالطريقة المثلى وأن عدم احترام النظام لا يجر إلا إلى الفوضى والفساد. ولأجل أن يعيش الإنسان حياة كريمة، منتظماً في كل الأمور توجّب عليه أن يحترم النظام الذي يطبق على كل مواطن ينتمي لهذه البلاد وبدون تمييز. ويحتاج الإنسان المتحضر إلى الديمقراطية ولكن حسب الضوابط القانونية والشرعية، أي أن الديمقراطية لا تعني التجاوز على حقوق الآخرين القانونية والشرعية، وإحداث الانفلات الأمني، وهنا تكون المسؤولية ملقاة على عاتق المجتمع برمته ومنهم رجال الدين والقانون والتربية والتعليم وعلم النفس والاجتماع ووسائل الإعلام والأسرة وكل مكون ينتمي إلى هذا المجتمع ويمارس دوره فيه.

وعلى رغم اتساع استعمال عبارة "دولة القانون" والاستشهاد بمبادئها السامية من كل حدب و صوب على الصعيدين الداخلي والدولي، بقي أن معناها الدقيق ومدى تطبيق مفاهيمها ما يزالان غير واضحين، خاصة في علاقة دولة القانون بالديمقراطية.

شرطة الدوريات أزالت آثار حرب الحصبة لأجل نسيان الماضي

تحقيق مصور/ قضايا وناس

رفض مدير عام شرطة الدوريات وأمن الطرق "النجدة سابقاً" العميد الركن حسين محمد الرضي، الإفصاح عن الخسائر البشرية والمادية الناتجة عن حرب الحصبة في العام 2011م، وذلك بحجة أن تذكر الماضي لن يزيد سوى حسرة وألم.

وأكد العميد الركن حسين الرضي في تصريح خاص لـ(الثورة) خلال اختتام فعاليات إزالة آثار الحرب يوم الثلاثاء الماضي التي نظمتها الإدارة العامة لشرطة الدوريات بوزارة الداخلية بمشاركة مبادرة "يمننا لنبدأ من هنا" وبعض منظمات المجتمع المدني، أن قيادة وزارة الداخلية عملت بقدر المستطاع على إزالة آثار الحرب من أجل نسيان الماضي، وفتح صفحة جديدة يملأوها العفو والتسامح بين جميع أفراد الوطن.

وقال: بمناسبة الذكرى الـ23 لقيام الوحدة اليمنية، فإن وزارة الداخلية ومنتسبيها تؤكد للمجتمع بجميع شرائحه من خلال منظمات المجتمع المدني بأننا هنا من أجل خدمتهم والحفاظ على أملاكهم وسلامتهم.

شهدت الفعالية غرس الأشجار وطلاء الجدران .

جاءت هذه الفعالية التي نظمتها قيادة شرطة الدوريات لإزالت الآثار التي شهدتها أمانة العاصمة صنعاء خلال العامين الماضيين (2011,2012)م من أحداث مأساوية نتج عنها خسائر بشرية ومادية هائلة.

وزارة الداخلية كان لها النصيب الأكبر من تلك الخسائر وذلك خلال تلك المواجهة.. الإدارة العامة لشرطة الدوريات وأمن الطرق احتلت الصدارة في الخسائر المادية والأضرار في المباني والمعدات والتي هي بحاجة إلى إعادة ترميم وإصلاح من تلك التشوهات المخيفة.

عامان مرت على أفراد النجدة من الحادثة, لكن مازال الألم والحسرة يسكن قلوبهم على من استشهدوا من زملائهم.

وزارة الداخلية حاولت إزالة آثار حرب لتخفيف من آلام أفرادها ولتعلن للمجتمع بمختلف شرائحه عن بدء صفحة جديدة يملأوها الحب والتسامح.

عادل حويس

البطاقة الآلية والانتخابات

تحدثنا في موضوع سابق تحت عنوان (المرافق الشخصي الذي لا يموت) فإن المصلحة هي الجهة المختصة في إصدار الهوية الثبوتية ومنع الازدواج في الحصول عليها، حيث تبذل جهدا كبيرا هذه الأيام بالذات تنفيذاً للتوجيهات العليا وقيادة الوزارة التي تنص في مضمونها على توفير الإمكانيات والاحتياجات لتوسيع خدماتها في عموم مديريات الأمانة وفروعها في المحافظات على الوجه المطلوب بما يتناسب مع العصر الحديث وتقنية المعلومات وتأسيس قاعدة البيانات وتذليل الصعوبات أمام المواطنين الملزمين بالحصول على البطاقة الشخصية الحديثة بالرقم الوطني الذي يمكنهم من ممارسة حقهم للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات القادمة، بعيداً عن الازدواجية عن طريق إدخال نظام البصمة الالكترونية كحد فاصل ومانع لتكرار عملية التعزيز تجنباً للطعون والانتقادات التي كانت تواجهها اللجنة العليا بعد إعلان النتيجة وبالطريقة الآلية الحديثة والمتطورة ستقل السجالات والمهاترات التي تعمل على وغز الديمقراطية الحرة

زياد معوضة

المباشرة وتختلف الانتخابات القادمة عن السابقة بأن هناك شروطاً مسبوقة أولها حصول المواطنين على الرقم الوطني، ثانياً أن يكون لدى رؤساء اللجان الإلمام الكامل بنظام البصمة وإدخال البيانات ولا قبول للبطائق اليدوية القديمة والانتخابية.

حيث ستعلن المصلحة واللجنة العليا للانتخابات في أقرب فرصة البدء في هذا المشروع وبهذا الوقت الكافي يتيح الفرصة أمام كافة المواطنين ذكوراً أو إناثاً التوجه إلى أقرب فرع للأحوال المدنية للحصول على الهوية الشخصية بدون تقاعس أو تساهل ولا قبول لأي عذر بعد هذا الإعلان الرسمي و إذا كنا بصدد القانون وتطبيقه فإنه يقرر عقوبة مالية ضد من يتجاوز السن القانونية ولم يتقدم بطلب الحصول على هويته الشخصية.

لقد عالجت البطاقة الالكترونية عدداً من الغامضة والمستعصية أهمها إعلان الوزارة عن عدم صرف مرتبات شهر يونيو2013 م إلا بالبطاقة الآلية الحديثة (بالرقم الوطني) وكذلك إزاحة الستار عن الأسماء الوهمية والمستعارة والمتشابهة والمركبة سواء في المرتبات أو في الجوازات وهناك جهات مماثلة مازالت خائفة من انتشار هذا التعميم كونه في صميم بنود الحكم الرشيد للدولة المدنية الحديثة القادمة والقائمة على أسس العدل والمساواة والمواطنة المتساوية، وعلى ما يبدو بأن المحطات الميدانية في طريقها إلى جميع المرافق العامة والخاصة لقطع البطائق الالكترونية حرصاً من المصلحة على حصول الموظفين والموظفات على الهوية.